



استراتيجية
معهد السياسة والمجتمع
2028-2026



استراتيجية معهد السياسة والمجتمع

2028-2026



شارع وصفي التل، عمان، الأردن



info@politicsociety.org



www.politicsociety.org



00962 771 064 444

قائمة المحتويات

1	نظرة عامة
4	منهجية اعداد الاستراتيجية
6	السياق العام الذي يعمل فيه معهد السياسة والمجتمع
9	نظريّة التغيير
13	الخطة الاستراتيجية لمعهد السياسة والمجتمع (2028-2026)
13	عن معهد السياسة والمجتمع
14	رؤوية المعهد
14	رسالة المعهد
15	قيم المعهد
16	محاور عمل المعهد
16	الفئات المستهدفة من المعهد
17	أصحاب المصلحة
17	صناع القرار
18	التحليل والتوجهات الاستراتيجية
20	القدرة التنظيمية والحكمة

21	التسلسل الهرمي للمعهد
22	الوضع المالي والعلاقات مع الشركاء والممولين
24	السياسات والقدرة التنظيمية
26	محاور الإستراتيجية
26	المحور الاول: الانتقال الديمقراطي
28	المحور الثاني: السياسة الخارجية الأردنية والأمن القومي الأردني
30	المحور الثالث: التطرف العنيف والراديكالية
31	المحور الرابع: تمكين الشباب والمرأة
33	المحور الخامس: حقوق الإنسان والتنمية البشرية
35	المحور السادس: التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي
37	المحور السابع: الاستدامة المؤسسية
38	إطار الحكومة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية 2026-2028
40	مؤشرات الأداء
51	خطة العمل للعام 2026
55	الملاحق

نظرة عامة

تأيي استراتيجية معهد السياسة والمجتمع للأعوام (2026-2028) استكمالاً للاستراتيجية السابقة للمعهد (2022-2024). وقد تم تطوير هذه الاستراتيجية بناء على النتائج التي تم تحقيقها خلال السنوات السابقة والدروس المستفادة من تنفيذ الاستراتيجية السابقة (2022-2024). إذ تجسد الاستراتيجية الجديدة رؤية ورسالة المعهد ومحاور عمله الرئيسية بصفته مركز تفكير وأبحاث أردني مستقل يحظى بمصداقية بين أصحاب المصلحة وصناع القرار من خلال ما يصدر عنه من دراسات وتحليلات ترصد الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والشأن العام في الأردن والإقليم، ومن خلال البرامج والمشاريع التي ينفذها والتي من شأنها أن تعزز إدماج الشباب والمرأة والفنانات المهمشة في الحياة العامة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعيد الدور الريادي للشباب في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتنفيذ أجندة التنمية المستدامة وتساهم في جسر الهوة وتقريب وجهات النظر بين صناع القرار والمواطنين.

عمل المعهد منذ تأسيسه على نظرية الربط بين الأفكار والسياسات العامة، وساهم في تحليل القوانين والتشريفات والسياسات العامة بما يخدم توجهات الدولة الأردنية في عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي. وساهم بشكل فعال في العمل على تنفيذ رؤى التحديث الثلاثة: السياسية^[1]، الاقتصادية^[2] وتطوير القطاع العام^[3]. وقياس آليات تطبيقها، وأثرها وانعكاساتها على المجتمع والدولة ككل. وأعطى المعهد أولوية في عمله لأهمية السياسة الخارجية الأردنية والأمن القومي الأردني باعتبارهما ركيزة محورية لاستقرار الدولة وفعاليتها. وتحديداً في ظل التحديات الجيوسياسية المتضاعدة في الإقليم. ويولي المعهد أهمية مركبة لدعم مسار التحول الديمقراطي في الأردن، بوصفه

[1] اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية 2021، تاريخ الزيارة /<https://tahdeeth.jo>

[2] رؤية التحديث الاقتصادي 2022، تاريخ الزيارة <https://www.jordanvision.jo/ar>

[3] خارطة طريق: تطوير القطاع العام 2022، تاريخ الزيارة <https://govreform.jo/Default/Ar>

خياراً استراتيجياً لبناء دولة أكثر مشاركة وفعالية. ويعتبر المعهد أن نجاح الانتقال الديمقراطي لا يتحقق فقط بتعديل التشريعات، بل بتعزيز ثقافة سياسية جديدة تقوم على الثقة والحوار والتعددية والتمثيل الحقيقى لجميع فئات المجتمع، خاصة الشباب والنساء.

كما ساهمت برامج المعهد وأنشطته في رفد المجتمع الأردني بجيل جديد من الباحثين والباحثات القادرين على رفع مستوى الإنتاج الفكري والبحثي واقتراح وتحليل السياسات بما يخدم مصلحة الدولة الأردنية والتحديات الكبيرة التي تواجهها نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية الملتهبة في المنطقة. وتحديداً التأثيرات المباشرة للأوضاع في فلسطين المحتلة وسوريا ولبنان والعراق وباقى دول الإقليم على الأردن. إضافة إلى ذلك، اهتم المعهد منذ تأسيسه بالعمل على تحليل ظاهرة التطرف العنيف والراديكالية باعتبارها أحد أبرز التهديدات للأمن الإنساني والاجتماعي. ويتعامل معها كظاهرة مركبة تتداخل فيها العوامل السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية. وقد عمل المعهد خلال السنوات السابقة من خلال الحوارات والنقاشات والدراسات والتقارير على تطوير نهج وقائي شمولي استند إلى التحليل العميق للسياسات المحلية. ورُكِّز على تمكين الفئات المستهدفة، لا سيما الشباب، من مقاومة خطاب الكراهية والعنصرية والتطرف العنيف.

تعيد الخطة الاستراتيجية لمعهد السياسة والمجتمع 2026-2028 التأكيد على أهمية تجسيد مفهوم الحوار والتعددية، وتعزيز ثقافة الوسطية والاعتدال وسيادة القانون والحكومة الرشيدة وتطوير الحياة الديمقراطية ومشاركة المواطن في صنع القرار كأولوية لتعزيز الثقة بالمؤسسات العامة وتحصين الأمن القومي الأردني باعتبار الركيزة الأولى لبناء دولة مؤسسات قوية قادرة على حماية الأردن من آثار التحولات المتسارعة التي يشهدها الإقليم والعالم.



إن مجلس أمناء معهد السياسة والمجتمع وفريق عمل المعهد يقدرون عاليًا الوقت والجهد الذي بذله الشركاء في المجتمع المدني، والمانحين، والفنانين المستهدفه. ومساهمتهم الفعالة في تطوير هذه الإستراتيجية، ويأمل أن تكون الإستراتيجية نقطة تحول في العمل المشترك الذي يساهم في تعزيز وبناء دولة المؤسسات وتحقيق الاستقرار والازدهار في الأردن والإقليم وتعزيز إطار وأدوات المعرفة والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المنطقة بأسرها.

منهجية إعداد الإستراتيجية

استندت عملية تطوير الخطة الإستراتيجية لمعهد السياسة والمجتمع للأعوام 2026-2028 على منهجية تشاركية اشتملت على ما يلي:

1. البحوث المكتبية: اشتمل هذا القسم على مراجعة شاملة لاهداف ورؤيه ورسالة المعهد وبرامجه ومشاريعه ومبادراته عمله الأساسية، بالإضافة إلى مراجعة كاملة للبيئة المحلية والإقليمي السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يحيط بعمل المعهد. وقد ساهمت هذه المراجعة في وضع أساس الاستراتيجية الجديدة وأهم مجالات العمل التي سيركز عليها المعهد خلال السنوات الثلاثة القادمة.

2. المقابلات شبه-المنظمة: اشتمل هذا القسم على تنظيم عدد من المقابلات مع أعضاء مجلس أمناء المعهد وطاقمه الإداري والتنفيذي، وقد ركزت هذه المقابلات على الأولويات التي يجب التركيز عليها خلال الأعوام الثلاثة القادمة، وعلى القدرات البشرية وال المؤسسية للمعهد، وكيف يمكن استثمارها بشكل أفضل في تعزيز وتنوع البرامج والمشاريع والتدخلات مع صناع القرار وأصحاب المصلحة والفنانين المستهدفين، وفي العمل مع الشركاء المحليين والإقليميين الدوليين على تعزيز الدراسات البحثية والتقارير التي ترصد التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزز آليات المناصرة من خلال برامج ومشاريع مبتكرة وهادفة تتواكب مع التطورات المتسارعة في عالم التحول الرقمي.

3. ورشة تخطيط إستراتيجي: نظمت هذه الورشة لمدة يومين، وحضرها 25 مشارك/ة من أعضاء مجلس أمناء المعهد، الطاقم الإداري والتنفيذي للمعهد، والشركاء من مؤسسات المجتمع المدني والمانحين. اعتمدت هذه الورشة النهج التشاركي المتبعة في

تطوير استراتيجيات مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الفكرية والبحثية، وفي مراجعة السياق المحلي والإقليمي والدولي الذي يحيط بعمل المعهد، وتطوير نظرية التغيير الخاصة به، وتطوير رسالة، ورؤية وقيم المعهد وأهدافه الاستراتيجية ومحاور عمله الرئيسية، بالإضافة إلى تحليل بيئه العمل الداخلية والخارجية، وتحديد أصحاب الحقوق، وأصحاب العلاقة، وصناع القرار الذين يستهدفهم المعهد في عمله. كما ساهمت هذه الورشة في تحليل الإستراتيجيات والأنشطة التي سيتبناها المعهد من أجل تنفيذ إستراتيجيته خلال الأعوام 2026-2028.

السياق العام الذي يعمل فيه معهد السياسة والمجتمع

تأسيس معهد السياسة والمجتمع في لحظة تاريخية مفصلية، اتسمت باضطرابات إقليمية عميقة وتحولات داخلية معقدة، أفرزت تحديات وفرضًا متداخلة أمام الدولة الأردنية ودول المنطقة. في ظل هذه التحولات والمتغيرات المتسارعة التي تمر بها المنطقة، وانعكاس هذه التحولات بشكل مباشر على الأردن، جاءت الحاجة إلى تأسيس مركز تفكير مستقل يعمل على سد الفجوة بين المعرفة وصنع القرار، وتقديم قراءات معمقة وتحليلات تساعد في الاستجابة للمتغيرات المتسارعة بمنهجية علمية شمولية.

على صعيد السياق الأردني الداخلي، فقد شهد الأردن خلال العقد الأخير ضغوطاً متعددة على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. مما يشهده الإقليم من أزمات متفاقمة ألتقت بظلالها على الداخل الأردني، حيث أدت موجات اللجوء أثر اندلاع احداث "الربيع العربي" إلى زيادة الضغط على البنية التحتية والخدمات، وتراجع المؤشرات الاقتصادية وبالتالي زيادة نسبة البطالة بين أوساط الشباب، وهذا بالمجمل شكل تحدياً لاستقرار المجتمعات. وقد ترافق ذلك كله مع ظهور مؤشرات لموجات تطرف كامنة أصبحت تتحرك مع الوقت، ومع استمرار موجات اللجوء إلى الأردن واحتشاد الحروب والأزمات وعدم الاستقرار الأمني في الإقليم، تعمقت تحديات الفقر والبطالة، خاصة بين الشباب. في الوقت نفسه، بزرت حاجة متزايدة لإصلاحات سياسية تعيد ثقة المواطن بالمؤسسات، وتوسيع من نطاق المشاركة العامة، لا سيما في ظل تراجع الإقبال على العمل الحزبي السياسي، وتأكل الهوامش الديمقراطية في بعض الفترات.

في ظل كل هذه المتغيرات والتحديات التي تحيط بالأردن، أقرت الدولة الأردنية حزمة إصلاحات سياسية من خلال تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية عام 2021. أقرت اللجنة مجموعة من التشريعات الجديدة مثل قانوني الأحزاب والانتخابات الجددتين، وأولت أهمية لدمج الشباب والمرأة في العمل العام السياسي.

وظهرت أحزاب جديدة على الخارطة السياسية الأردنية وأجريت انتخابات مجلس النواب العشرين والتي وصفها العديد من المراقبين المحليين والدوليين بالانتخابات النزيحة والشفافة، وهذا أعطى فرصة حقيقة لإعادة هيكلة الحياة السياسية على أساس أكثر تمثيلاً وتعددية. تطلب حزمة الإصلاحات هذه مواكبة فكرية وعملية قام بها معهد السياسة والمجتمع من أجل تجسير الهوة بين الدولة والمجتمع، وتوفير الدعم الفني والتكنولوجي للأطراف الفاعلة، سواء الحكومة، أو صناع القرار حتى الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة الآخرين.

في الإطار الإقليمي، ظلت منطقة الشرق الأوسط تعيش اضطراباً منذ نهاية الحرب الباردة، إذ اندلعت صراعات دامية في سوريا واليمن ولibia، وتفاقمت حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق ولبنان، فضلاً عن جمود عملية السلام في فلسطين وصولاً إلى الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة حرب إسرائيلية مدمرة على قطاع غزة ولاحقاً على لبنان لتحييد قدرات حزب الله وردعه عن شن هجمات على إسرائيل. كل هذه التحولات المتتسارعة في الإقليم وما رافقها أيضاً من ظهور جماعات مسلحة متطرفة أنتجهت تهديدات أمنية جديدة، من بينها زيادة التطرف العنيف والراديكالية، ومخاوف كبيرة من عمليات تهجير قسري للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967 (الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة) وتوسيع المشروع الاستيطاني الإلحادي الإسرائيلي في فلسطين وربما مناطق أخرى.

إضافة إلى ذلك، شكل الانهيار السريع لنظام بشار الأسد في سوريا ووصول هيئة تحرير الشام إلى سدة الحكم في سوريا منعطفاً جديداً في المنطقة، وتراجع كبير لدور إيران كحليف للنظام السوري السابق في المنطقة. كما برزت تحولات جيو-سياسية كبيرة، منها تراجع الانحراف التقليدي في المنطقة وصعود أدوار إقليمية جديدة (تركيا، إيران، الخليج)، وتطور في شكل التحالفات الاستراتيجية. كل هذا المشهد من التغيرات المتتسارعة في الإقليم كان له أثر مباشر على الأمن القومي الأردني، وهذا ما استدعي أن يقوم معهد

السياسة والمجتمع كمؤسسة بحثية وفكرية إلى استخدام أدوات تحليل استراتيجي واستشراف المخاطر بشكل عملي. من خلال عقد الحوارات والمنتديات النقاشية والسياسية التي تتعمق في كل هذه التحديات والمخاطر وتقدم رؤى وتصورات حول منهجيات العمل التي يجب اتباعها للستجابة لكل التطورات الإقليمية وأثرها على الأردن وأمنه القومي.

وعلى الرغم من كل التحديات، فإن التحولات الإقليمية خلقت فرصةً مهمة للأردن، مثل إعادة تعريف موقعه في التحالفات الإقليمية، ودوره ك وسيط موثوق في الصراعات خاصة في فلسطين وسوريا والعراق، والاستثمار في التماسك المجتمعي كمصدر قوة ناعمة في مواجهة التطرف العنيف والفكر الراديكالي المتعصب. لقد عمل معهد السياسة والمجتمع على تحليل هذه الفرض، وأعاد تأثيرها ضمن رؤية وطنية تعزز استقلال القرار السياسي، وترتبط بين التنمية والإصلاح، وبين السياسات المحلية والдинاميكيات العالمية.

لقد أدرك القائمون على معهد السياسة والمجتمع الفجوة العميقه المتمثلة في نقص منصات التفكير والتحليل المستقلة القادرة على إنتاج معرفة سياساتية عابرة للتخصصات ومتصلة بالسياق المحلي والإقليمي، وأصبح هناك تصور واضح لإيجاد تأثير علمي للكثير من النقاشات السياسية والاقتصادية وربطها بالتحولات في السياسة العالمية وتأثيرها على الإقليم، وبالتاليالأردن، والابتعاد قدر الإمكان عن السياسات غير المدروسة والمساهمة في دعم الفاعلين من سياسيين وصناع قرار وأصحاب مصلحة على الاستجابة المتكاملة لللزمات بأسلوب بحثي وفكري نبدي يساهم في الحفاظ على الثوابت والمصالح الوطنية ويقدم تصورات وقراءات نقدية تساهمن في تقويب وجهات النظر بين المواطن وصانع القرار وتعزز من الأمان القومي الذي يصب في مصلحة الدولة والمواطن على حد سواء.

معهد السياسة والمجتمع يعمل على سد الفجوات بين المواطن وصانع القرار من خلال الدراسات ورصد التحولات في الرأي العام، وتحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية والأمنية، والحفاظ على الإرث الثقافي للشعب الأردني والشعوب العربية، وتقديم توصيات قابلة للتطبيق مبنية على الأدلة، ومواكبة التحولات في سلوك الدولة والمجتمع والتفاعل معها برؤيا إصلاحية وسطوية تراعي المصلحة الوطنية وتحكم لقيم الحكم الرشيد والنزاهة.

نظريّة التغيير

المشكلة الأساسية:

اتساع فجوة الثقة والتمثيل بين صناع القرار والمجتمع، نتيجة لضعف آليات المشاركة السياسية، وتراجع المساعلة المجتمعية، ومحدودية دور مؤسسات إنتاج المعرفة المستقلة في التأثير على السياسات العامة.

المشكلات الفرعية:

- ضعف أداء دور مؤسسات الاتصال الفكري في سد الفجوة ما بين السياسات العامة وما بين البحث العلمي.
- ضعف إدماج الشباب في الحياة العامة، نتيجة أزمة هوية ثقافية وتضاؤل الفرص للمشاركة السياسية والفكريّة.
- الحضور القوي للأحزاب الأيديولوجية على المشهد الحزبي وتراجع دور الأحزاب السياسية الوطنية في الأردن والإقليم.
- تصاعد الأزمات الإقليمية وخطابات التطرف، مما يعمق القلق المجتمعي ويزيد من صعوبة بناء جسور ثقة داخلية، ويزيد من القلق على الأمن القومي الأردني.

- فجوة كبيرة بين السياسة والمجتمع وانفصال السياسة عن الواقع.
- تدّي الحضور المجتمعي في الشأن العام، وتراجع الاهتمام بالمشاركة السياسية، نتيجة غياب الثقة والفعالية في أدوات التمثيل.

أسباب المشكلة/المشكلات:

- بالرغم من التحديث السياسي، ما تزال هناك مخاوف وحالة من التردد تجاه الانفتاح السياسي والديمقراطي.
- مؤسسات الإنتاج الفكري غير قادرة على تقديم تصورات حول سد الفجوة بين السياسات العامة والواقع المتغير بشكل متتسارع.
- الأحزاب السياسية ما زالت غير قادرة على تمثيل تطلعات المواطنين ومؤسسة عملها.
- عدم وجود برامج تثقيف للشباب وبرامج بناء قدرات تساهم في خلق جيل من الشباب الوعي القادر على إيجاد حلول لأزمة الهوية والتمثيل السياسي والمشاركة في صنع القرار والأزمة الثقافية.
- ابتعاد الشباب عن العمل السياسي نتيجة القيود التي تفرضها الحكومات ونتيجة عدم إيمانهم ببرامج الأحزاب السياسية والعمل السياسي العام.
- طغيان الخطاب الديني على الخطاب السياسي العقلاني نتيجة صعود التيارات الأيديولوجية.
- اشتداد الأزمات والحروب في المنطقة، وتحديداً المنعطفات الخطيرة التي وصلت إليها القضية الفلسطينية بعد الحرب الإسرائيلي المدمرة على قطاع غزة ومحاولات التهجير المستمرة التي تقوم بها دولة إسرائيل لسكان قطاع غزة والضفة الغربية وانعكاساتها على الأردن ودول المنطقة.

- حروب والصراعات المذهبية والعرقية في المنطقة وتأثير ذلك على الأمن القومي للأردن.
- الظروف الاقتصادية التي يمر بها الأردن نتيجة الحروب والأزمات في المنطقة والإقليم، وتأثيرها المباشر على تراجع النمو الاقتصادي وزيادة نسبة البطالة في الأردن.

حل المشكلة:

- تعزيز آليات الحوار المؤسسي بين الدولة والمجتمع، من خلال مبادرات يقودها المعهد تقوم على جمع البيانات وتحليل السياسات العامة، وتنظيم لقاءات منتظمة بين صناع القرار وقادرة الفكر وممثلي المجتمع (أحزاب، مجتمع مدني، إعلام، وشباب)، لتقريب وجهات النظر وبناء الثقة حول القضايا الوطنية.
- إنتاج دراسات تحليلية وتقديرات موقف عميقة تعكس التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأردن والإقليم، بما يسهم في سد الفجوة بين الواقع الميداني وصياغة السياسات، ويزود الحكومة والجهات الدولية بقراءات موضوعية داعمة لصناعة القرار.
- الدراسات والأبحاث والتقارير التي تحلل الظاهر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأردن والإقليم وتساهم في رفد السياسة الخارجية الأردنية بتصورات وقراءات وتحليلات للمشهد الأردني والإقليمي الدولي، وتساعد على سد الفجوة بين صانع القرار والمواطن.
- تدريب جيل جديد من الشباب الأردني والعربي (من الجنسين) على أدوات البحث العلمي والأكاديمي النقدي، ومساعدتهم على التخصصية في الحقول البحثية المختلفة سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

- تنفيذ برامج ومشاريع تساهم في إدماج الشباب (من الجنسين) في الحياة العامة والسياسية وإشراكهم في صنع القرار وبناء منصات للحوار بين الشباب وصناعة القرار.
- إقامة المؤتمرات والندوات والمنتديات الحوارية التي تهدف إلى سد الفجوة في المعرفة وتقدم تصورات عن التحديات التي تواجه الأردن نتيجة الوضع السياسي والأمني غير المستقر في الإقليم وتأثيره على الأمن القومي الأردني بما يخدم الدولة الأردنية والمواطن الأردني على حد سواء.
- العمل على بناء قدرات الأحزاب السياسية والأذاعـة السـيـاسـية والنسـائـية والطلـابـية في هذه الأحزاب لتكون أحزاب فاعلة وقادرة على تمثيل المواطن ومعالجة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- إيلـء الاهتمام للعمل على تمكـين الشـباب عـلـى نـبذ ظـاهـرـة التـطـرف العـنـيف وخطـاب الكـراـهـيـة وإـدـماـجـهم فـي مـشـارـيع تـسـاـهـم فـي بـنـاء جـيل وـاعـي ومـدرـك لـلـتـحـديـات الـتـي يـمـرـ بها الأـرـدن وـالـعـالـمـ الـعـرـبـيـ.

الخطة الاستراتيجية لمعهد السياسة والمجتمع (2028-2026)

عن معهد السياسة والمجتمع

تأسس معهد السياسة والمجتمع في الأردن عام 2020 كمؤسسة غير ربحية ومركز دراسات وأبحاث مستقل، بمبادرة من مجموعة من النخب السياسية والأكاديمية. يهدف المعهد من خلال عمله إلى تحقيق الاستقرار والازدهار في الأردن والإقليم وتعزيز أطر وأدوات المعرفة بالمنطقة ومجتمعاتها، ويسعى من خلال برامجه ومشاريعه إلى الربط ما بين الأفكار والسياسات العامة، والربط بين الباحثين وصناع القرار وما بين صناع القرار والمجتمع. يقوم المعهد بتحليل واستشراف المخاطر والمتغيرات وطرح الأفكار الخلاقة والحلول العملية التي تساهم في معالجة التحديات المحلية والإقليمية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة المرتبطة بالتحولات الديمغرافية ودور الشباب في السياسة والمجتمع.

يعمل المعهد على 7 محاور رئيسية:

حقوق الإنسان والتنمية المستدامة

التحول والانتقال الديمقراطي

التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

السياسة الخارجية والأمن القومي الأردني

تعزيز الاستدامة المؤسسية

الوقاية من التطرف والراديكالية

تمكين الشباب والمرأة في الحياة العامة

الرسالة

يسعى معهد السياسة والمجتمع إلى تعزيز الفهم المعمق للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأردن والمنطقة، من خلال تقديم تحليلات علمية معمقة وسياسات مبتكرة واستراتيجيات فعالة. تهدف إلى دعم صناع القرار وتوجيه السياسات بما يتماشى مع المصالح الوطنية الأردنية العليا. يعمل المعهد على تحليل الأزمات الجيوسياسية، واستشراف المخاطر التي تمس الأمن القومي الأردني، مع التركيز على فهم الديناميكيات المتعلقة بالعلاقات الإقليمية والدولية.

كما يسهم المعهد في تعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال برامج بحثية وتدريبية تدعم مسار الانتقال الديمقراطي، مع التأكيد على أهمية المشاركة السياسية وتمكين الشباب والنساء في الحياة السياسية العامة. ويعمل المعهد على بناء قدرات الجيل القادم من الباحثين والممارسين، مع التركيز على إتاحة المعرفة الدقيقة لقادة الفكر وللجمهور وجسر الهوة مع صناع القرار من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة تعزز استقرار الأردن وتساهم في تعزيز دوره في المنطقة.

الرؤية

مركز أبحاث وبيت خبرة ريادي يعقلن المعرفة ويمكن المجتمع، ومرجعاً موثقاً في فهم التحولات الداخلية والخارجية وتحليل السياسات واقتراحها، بما ينسجم مع المصالح الوطنية الأردنية العليا ويساهم في تحقيق استقرار الشرق الأوسط.





- **التميز:** يسعى المعهد إلى تقديم أفضل المعايير في إنتاج المعرفة وصياغة السياسات وتطوير وتنفيذ البرامج والمشاريع، من خلال اعتماد منهجيات بحثية دقيقة، ومخرجات ذات جودة عالية، والالتزام بالتطوير المهني المستمر لفريق العمل.
- **الشفافية:** يلتزم المعهد بمشاركة المعلومات بوضوح مع شركائه والمجتمع، من خلال نشر التقارير، وتوضيح آليات اتخاذ القرار، وضمان التواصل المفتوح داخلياً وخارجياً.
- **الموضوعية:** يرتكز المعهد في تحليلاته ووبرامجه ومشاريعه على الأدلة والمعطيات، دون تحيز سياسي أو أيديولوجي، مما يعزز مصداقيته كمصدر محايد وموثوق في تقديم الرأي والمعرفة.
- **الانفتاح:** يتبنى المعهد ثقافة الحوار والتفاعل مع مختلف الآراء والتجارب، ويحرص على بناء شراكات متنوعة مع مؤسسات محلية وإقليمية ودولية لتعزيز تبادل الأفكار والخبرات.
- **الاستقلالية:** يحافظ المعهد على استقلال قراره البحثي والفكري بعيداً عن أي تدخلات سياسية أو تمويل مشروط، بما يضمن حرية الطرح والعمق في تناول القضايا العامة.
- **العمل الجماعي وتبادل الخبرات ونقل المعرفة:** يعزز المعهد بيئة عمل تشاركية تُشجع التعاون بين الفرق المختلفة، وتتوفر مساحات لتبادل المعرفة بين الباحثين والممارسين، بما يسهم في بناء قدرات جماعية مستدامة.

محاور العمل الرئيسية:



حقوق الانسان والتنمية المستدامة

التحول والانتقال الديمقراطي

التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

السياسة الخارجية والأمن القومي الأردني

تعزيز الاستدامة المؤسسية

الوقاية من التطرف والراديكالية

تمكين الشباب والمرأة في الحياة العامة

الفئات المستهدفة:



الخبراء والباحثون وقادة الفكر

الشباب

المؤسسات البحثية

المرأة

الأحزاب السياسية

ذوي الإعاقة

صنع القرار والتخطي السياسي



السياسة والمجتمع
Politics and Society Institute (PSI)

أصحاب المصلحة:



الوزارات والمؤسسات الرسمية

مؤسسات المجتمع المدني

المؤسسات الدولية

الأحزاب السياسية

السفارات والدبلوماسيين

الحركات الاجتماعية

التحالفات الإقليمية

الجامعات ومراكز الأبحاث والتفكير

المؤسسات الوطنية

صياغ القرار:



الأمن العام

وزارة الخارجية

رئاسة الوزراء والدولة العميقة

الحكام الإداريين

وزارة الشباب

وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية

مجلس النواب والأعيان

وزارة الإدارة المحلية

وزارة البيئة

الهيئة المستقلة للانتخابات

وزارة التعليم العالي

وزارة التخطيط

التحليل والتوجهات الاستراتيجية:

استناداً إلى مراجعة تحليل البيئة الداخلية والخارجية لمعهد السياسة والمجتمع، يتضح أن المعهد يتمتع بجملة من نقاط القوة تشمل هويته الفكرية المستقلة، وقدرته على التأثير في السياسات العامة، وحضوره الفاعل محلياً وإقليمياً. في المقابل، هناك تحديات تتعلق بضعف التمويل البحثي، وال الحاجة لتطوير أدوات التأثير الإعلامي والرقمي، إضافة إلى محدودية أدوات استشراف الرأي العام.

كما أفرز التحليل فرصاً مهمة على المستوى الإقليمي والدولي. من ضمنها التوسيع في العمل العربي، والاستفادة من التحولات السياسية، وتعاظم الحاجة إلى مؤسسات بحثية مستقلة تقدم بدائل تحليلية ومقاربات استباقية. في الوقت ذاته، تبرز تهديدات خارجية تتصل بتقلب توجهات المانحين، وتنامي النزاعات في الإقليم، وازدياد المنافسة في مجال مراكز الفكر.

وبناءً على هذه المعطيات، تم تحديد التوجهات الاستراتيجية التالية التي ستوجه عمل المعهد خلال فترة 2025-2027:

تعزيز الاستقلال العالمي: من خلال تنويع مصادر التمويل، والسعى للحصول على تمويل أساسي core funding يضمن استدامة البرامج والأنشطة، وذلك عبر شراكات محلية وإقليمية دولية تحافظ على استقلالية المعهد وتوسّع قاعدة تمويله. إضافة إلى الاعتماد على توليد دخل income generating داخلي للمعهد من خلال الأنشطة وتقديم الخدمات للشركاء.

توسيع الحضور الإقليمي والدولي: عبر استثمار العلاقات والشراكات القائمة، والانخراط في شبكات السياسات والبحث الإقليمي والدولي. ما يعزز من قدرة المعهد على التأثير في النقاشات العامة وتقديم الخبرة الأردنية ضمن سياقات أوسع.

- **تطوير أدوات التأثير المجتمعي والإعلامي:** من خلال إنشاء وحدة أو آلية لاستطلاع الرأي العام، وتحديث استراتيجية الاتصال الرقمي للمعهد بما يمكّنه من الوصول إلى جمهور أوسع وبشكل أكثر تأثيراً، باللغتين العربية والإنجليزية.
- **تجديد الابتكار في المشاريع والبرامج:** وذلك عبر تنويع المبادرات والمشاريع البحثية والمجتمعية، بما يواكب التحولات السياسية والاجتماعية والتكنولوجية، ويضمن تقديم حلول ابتكارية متلائمة مع السياقات المتغيرة.
- **تعزيز القدرة المؤسسية على إدارة المخاطر:** من خلال إعداد خطة شاملة لإدارة المخاطر تشمل تحديد التهديدات المحتملة، وتقدير آثارها، ووضع سينarioهات استجابة مرنّة تساعده على استمرارية التنفيذ وتحقيق الأثر المطلوب.
- **إدماج التكنولوجيا في البحث والإنتاج المعرفي:** وذلك عبر استخدام أدوات التحليل الرقمي والذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات وتقييم السياسات، مما يسهم في رفع جودة المخرجات البحثية وتعزيز فاعلية التوصيات التي يقدمها المعهد.

القدرة التنظيمية والحكومة:

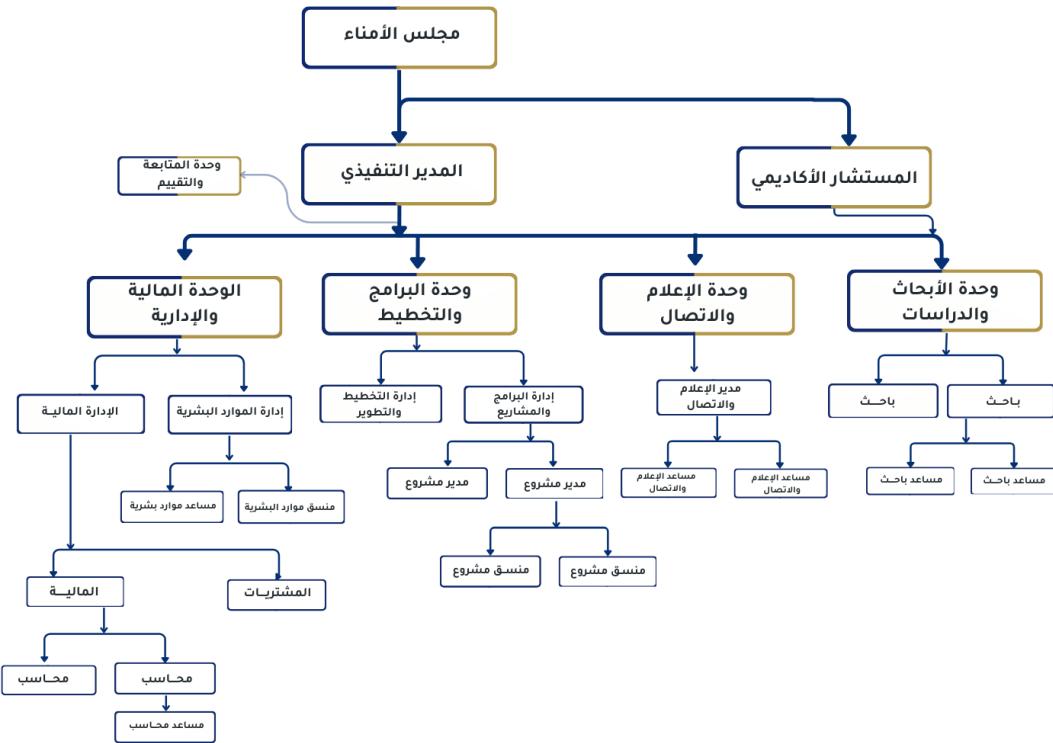
مجلس الأمانة هو أعلى سلطة مرجعية لمعهد السياسة والمجتمع، وت تكون عضويته من شخصيات اعتبرية وأكاديمية وعامة. يعمل أعضاء مجلس الأمانة بشكل طوعي ولا يتلقى أيًّا منهم نظيرًا ماليًا أو عينياً لقاء عضويتهم في المجلس. يعتبر مجلس الأمانة بمثابة الهيئة العليا المشرفة على السياسات العامة للمعهد، ولا يتدخل بشكل مباشر في الإدارة التنفيذية اليومية. تشمل المهام والمسؤوليات التي تقع على عاتق مجلس الأمانة تحديد الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية، الرقابة والحكومة، اعتماد السياسات واللوائح التنظيمية، اعتماد الخطط والميزانيات، تعين مساعلة الإدارة التنفيذية، تمثيل المؤسسة ودعم علاقاتها، ضمان الاستدامة المالية، والمشاركة في تقييم الأداء المؤسسي. يجتمع مجلس الأمانة 4 مرات سنويًا، ويناقش التقارير التي يتم تقديمها من قبل المدير التنفيذي للمعهد.

يتولى المدير التنفيذي للمعهد إدارة شؤون المعهد وتنفيذ السياسات المقررة، ويعمل بتواصل وثيق مع المستشار الأكاديمي للمعهد، الذي يتولى مهام الدعم الفني والعلمي والتوجيه في الأبحاث والدراسات والسياسات.

ينفذ المعهد استراتيجية وبرامجه وأنشطته من خلال 5 وحدات رئيسية: (1) وحدة الأبحاث والدراسات، وهي الوحدة التي تشرف على البحوث والدراسات والتحليلات الاستراتيجية التي تدعم صناع القرار وتطوير السياسات (2) الوحدة الإدارية والمالية، وهي المسؤولة عن إدارة الموارد المالية والإداري وإدارة الموارد البشرية والتأكد من سير العمل، (3) وحدة البرامج والمشاريع والشراكات والتمويل، وهي المسؤولة عن تطوير وتنفيذ البرامج والمشاريع، بناء وتطوير الشراكات وإدارة مسائل التمويل ذات الصلة، (4) وحدة المتابعة والتقييم؛ ومهمتها متابعة الأداء واجراء التقييمات الدورية بشكل عرضي في مختلف اعمال المعهد، (5) وحدة الاعلام والاتصال، وهي الوحدة التي تعنى بإدارة التواصل، والعلاقات العامة، والاعلام الرقمي والتقليلي لتعزيز صورة المعهد ونشر دراساته وابحاثه. عمل هذه الوحدات يكمل بعضه البعض، ويتم بشكل تشاركي من اجل تحقيق أهداف المعهد الاستراتيجية.



الهيكل التنظيمي لمعهد السياسة والمجتمع



الوضع المالي والعلاقات مع الشركاء والممولين

يتسم الوضع المالي لمعهد السياسة والمجتمع بالاستقرار النسبي، وهذا ناتج عن عدم قدرة المعهد الوصول الى تمويل يغطي الدراسات والأبحاث بشكل منفرد. نجح معهد السياسة والمجتمع منذ تأسيسه بعمل شراكات مهمة مع عدد من المانحين. وكانت هذه الشراكات تركز في اغلبها على تمكين الشباب والمرأة في الحياة العامة والسياسية. ما زال المعهد يعاني من نقص في الشراكات التمويلية على المستوى المحلي الأردني.

من ضمن الأهداف الاستراتيجية التي يسعى المعهد الى تحقيقها خلال هذه الاستراتيجية تطوير خطة استدامة مالية طويلة الأمد في المعهد، بحيث سيقوم المعهد بإعادة ترتيب العلاقات مع الممولين، وخصوصاً الممولين الذين لديهم مكاتب في الأردن. من أجل الحصول على تمويل أساسي core funding وأيضاً البحث عن مصادر تمويل عربية ومحلية تتوافق مع رؤية واهداف المعهد وتحافظ على استقلاليته كمعهد أبحاث ودراسات.

منذ التأسيس، نجح معهد السياسة والمجتمع في بناء شراكات وعلاقات تمويل مع عدد من الجهات المانحة المحلية والدولية، مما عزز من استدامته المالية ووسع من نطاق عمله. **أهمها:**

- صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية (KAFD)
- السفارة الأمريكية في عمان
- المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب (NIMD)
- مؤسسة فريدرريش ايبرت الألمانية (FES)
- الاتحاد الأوروبي في الأردن
- صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية (UNDEF)
- السفارة الهولندية في عمان
- انتر نيوز - مشروع ممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

- مكتب منسقة الأمم المتحدة في عمان
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة - UNWOMEN
- السفارة الاسترالية في عمان
- السفارة الهندية في عمان
- CHEMONICS-UK
- السفارة النمساوية في عمان
- مؤسسة ولي العهد
- مركز عمران للدراسات الاستراتيجية - المنتدى السوري في الولايات المتحدة.
- ARK •
- PROMAN •
- الحكومة البريطانية- FCDO-

تعكس هذه الشراكات الثقة الوطنية والدولية، في منهجية المعهد ومخرجاته البحثية والتدريبية، كما أسهمت في تنويع مصادر التمويل وتعزيز استقلالية المعهد.

السياسات والقدرة التنظيمية

يُعد معهد السياسة والمجتمع من المؤسسات البحثية الأردنية الرائدة في مجالات السياسات العامة، والحوار الديمقراطي، وبناء المعرفة في قضايا الإصلاح السياسي والاجتماعي. وقد عمل المعهد خلال السنوات الماضية على ترسير بنية إدارية ومؤسسية متينة تقوم على مبادئ الشفافية، الكفاءة، والحكومة الرشيدة، وذلك من خلال تطوير وإقرار مجموعة من السياسات الإدارية والتنظيمية التي أسهمت في تعزيز قدراته الداخلية وضمان استدامة وجوده ببرامجه ومخرجاته.

• أولًا: السياسة المالية والنظام الداخلي

تم تطوير نظام هالي داخلي يعكس معايير الإدارة الرشيدة، ويشمل آليات واضحة للمحاسبة، والتخطيط المالي، والمراقبة على الإنفاق. يعتمد المعهد على موازنات سنوية يتم إعدادها وفق خطة العمل، ويتم مراجعتها دورياً لضمان التوافق بين الموارد والأهداف. كما يشمل النظام المالي إجراءات دقيقة للصرف والتدقيق الداخلي والخارجي، بما يضمن الشفافية والمسؤولية.

• ثانياً: سياسة المشتريات

وضع المعهد سياسة مشتريات مؤسسية تنظم عملية التوريد والتعاقد، وفق مبادئ النزاهة، والشفافية، والمنافسة العادلة. تحدد السياسة آليات طرح العطاءات، و اختيار الموردين، وتقدير العروض، والتعاقد، بما يضمن الكفاءة في الحصول على السلع والخدمات ويفصل من مخاطر تضارب المصالح.

• ثالثاً: المعايير الأخلاقية والسلوكية

اعتمد المعهد مدونة سلوك مهني لجميع الموظفين والمستشارين والمعاونين، تحدد المعايير الأخلاقية التي تحكم العمل داخل المؤسسة، بما في ذلك الالتزام بالنزاهة، احترام التنوع، عدم التمييز، والحفاظ على السرية المهنية. كما تتضمن المدونة آليات الإبلاغ عن المخالفات وآليات الحماية للمبلغين.

٠ رابعاً: سياسة الاتصال المؤسسي

تم تطوير سياسة اتصال شاملة تحدد آليات التواصل الداخلي والخارجي، وتعكس هوية المعهد وخطابه العام. تشمل السياسة إدارة المحتوى الإعلامي، التواصل مع الشركاء والجمهور، التعامل مع وسائل الإعلام، وتعزيز الحضور الرقمي على المنصات الإلكترونية. كما تضمن انسجام الرسائل الصادرة عن المعهد مع رؤيته وقيمه المؤسسية.

٠ خامساً: دليل إدارة المشاريع

أعد المعهد دليلاً شاملاً لإدارة المشاريع يعتمد على أفضل الممارسات في دورة حياة المشروع، بدءاً من التصميم والتخطيط، مروراً بالتنفيذ، وصولاً إلى التقييم والإغلاق. يتضمن الدليل أدوات لتحديد الأهداف، مؤشرات الأداء، إدارة المخاطر، التوثيق، وضمان الجودة، بما يساهم في رفع كفاءة تنفيذ البرامج وضمان أثرها.

٠ سادساً: دليل الموارد البشرية

يعتمد المعهد دليلاً مؤسسيًا للموارد البشرية ينظم عملية التوظيف، التقييم، التطوير المهني، ومزايا العمل. يهدف الدليل إلى خلق بيئة عمل عادلة ومحفزة، ويشمل آليات واضحة للترقية، تقييم الأداء، التدريب وبناء القدرات، وضمان التوازن بين العمل والحياة. كما ينص على الالتزام بمبادئ عدم التمييز وتكافؤ الفرص.

من خلال تطوير هذه السياسات والأنظمة، استطاع معهد السياسة والمجتمع أن يعزز من جاهزيته المؤسسية ويضع أساساً قوياً ضمن الشفافية والكفاءة والاستدامة في الأداء. كما ساهمت هذه السياسات في رفع قدرة المعهد على استقطاب التمويل، إدارة المشاريع بفعالية، وبناء شراكات استراتيجية قائمة على الثقة والمهنية.

محاور الإستراتيجية

المحور الأول: محور الانتقال والتحول الديمقراطي (تحديث المنظومة السياسية)

يولي معهد السياسة والمجتمع أهمية مركبة لدعم مسار التحول الديمقراطي في الأردن. بوصفه خياراً استراتيجياً لبناء دولة أكثر مشاركة وعدالة وشفافية. ويستند المعهد في عمله إلى رؤية تعتبر ان نجاح الانتقال الديمقراطي لا يتحقق فقط بتعديل التشريعات، بل بتعزيز ثقافة سياسية تقوم على الثقة والحوار والتعددية والتمثيل الحقيقي لجميع فئات المجتمع، خاصة الشباب والنساء.

يتفاعل المعهد بعمق مع مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية لعام 2021، ويعمل على تحويل توصياتها إلى فرص عملية من خلال برامج توعوية وتدريبية وبحثية. من أبرز الأولويات في هذا السياق تمكين الأحزاب السياسية بوصفها العمود الفقري لأي منظومة ديمقراطية فعالة. فالعمل الحزبي المؤسسي هو الأداة التي تضمن انتقال الإرادة الشعبية إلى مؤسسات صنع القرار.

ضمن هذا المحور، يعمل المعهد على تنفيذ برامج متخصصة لتطوير قدرات الأحزاب في مجالات الحكومة الداخلية، وبرامج التدريب على بناء الخطاب السياسي، وتطوير المهارات التنظيمية، وتوسيع القواعد الشعبية. كما يوفر مساحة للحوارات السياسية المفتوحة بين الأحزاب والمجتمع، وي العمل على مأسسة العلاقة بين الأحزاب والناخبين الجدد من خلال مبادرات مثل "الناخبون الجدد" و"الشباب وبرامج الأحزاب".

يسعى المعهد أيضاً إلى تأهيل بيئة سياسية تدعم التعددية الحزبية الفاعلة، ويؤمن أن دعم نشوء أحزاب برامجية تمثلية يعزز استقرار النظام السياسي ويؤفر حلولاً عملية للتحديات التنموية. كما يعمل على مراقبة التحول الحزبي وتحليل مخرجات القوانين الجديدة على بنية الأحزاب، ويساهم في تقديم توصيات لتطوير الإطار التشريعي الذي ينظم العمل الحزبي.

يعمل المعهد على مراقبة مسار تحديد المنظومة السياسية الذي دُشنَّ بتوصيات اللجنة الملكية عام 2021، والتي تمثل فرصة تاريخية لوضع أساس جديد للمشاركة السياسية، خصوصاً لدى الفئات المهمشة كالنساء والشباب. ومن هذا المنطلق، ينقد المعهد سلسلة من البرامج والأنشطة التي تهدف إلى رفع الوعي العام بأهمية الانخراط في العملية السياسية، وبناء قدرات الأحزاب وال منتخبات المحلية، ودعم الحملات التوعوية للناخبين الجدد.

كما ينظم المعهد حلقات حوارية تجمع بين مختلف الأطراف؛ صناع القرار، الأحزاب السياسية، الأكاديميين، وممثلي المجتمع المدني. بهدف صياغة توافقات وطنية حقيقة تدفع بعجلة الإصلاح السياسي إلى الأمام. وتشمل أدوات المعهد في هذا المحور إصدار أوراق سياسات، تنظيم مؤتمرات متخصصة، وبناء حواضن سياسية شبابية وجامعية، مما يخلق بيئة سياسية أكثر انفتاحاً وتفاعلًا واستدامة.

يرى المعهد أن نجاح عملية الانتقال الديمقراطي مرتبط بقدرة المنظومة السياسية على التوسيع الأفقي والعمودي في التمثيل والمشاركة، وخلق مساحات آمنة للحوار السياسي، وتعزيز الثقة بالمؤسسات، وتحقيق نتائج ملموسة على الأرض في تحسين جودة الحكومة والشفافية.

في المحصلة، فإن المعهد يدمج بين البحث العلمي والعمل الميداني والتواصل المجتمعي لبناء منظومة سياسية حيوية، قوامها أحزاب فاعلة، وشباب منخرط، ومؤسسات منتخبة تعمل بكفاءة وشفافية، بما يرسّخ التحول الديمقراطي كمسار وطني مستدام ومتكملاً.

محاور الإستراتيجية

المحاور الثاني: السياسة الخارجية الأردنية والأمن القومي الأردني

في ظل التحديات الجيوسياسية المتتصاعدة في الإقليم، يتعامل معهد السياسة والمجتمع مع موضوع السياسة الخارجية والأمن القومي الأردني باعتباره ركيزة محورية لاستقرار الدولة وفاعليتها. ينطلق المعهد من فهم واقعي لمكانة الأردن الجغرافية والسياسية في منطقة تعج بالصراعات، وتفرض على المملكة مقاربات مدرسة قائمة على التوازن والدبلوماسية الذكية.

يسعى المعهد من خلال هذا المحور إلى دعم النقاش الاستراتيجي حول السياسات الخارجية للأردن، وحوارات المسار الثاني، من خلال إنتاج دراسات معمقة تستشرف مآلات التحالفات الدولية والإقليمية، وتقيم أثر التحولات الكبرى على المصالح الوطنية، خصوصاً في ملفات مثل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، التدخلات في سوريا، أمن الحدود، اللاجئين، والمياه والطاقة.

يولي المعهد اهتماماً خاصاً بدعم حوارات المسار الثاني بوصفها أحدى الأدوات الحيوية لتعزيز الفهم المتبادل وبناء الجسور بين النخب السياسية والفكرية في المنطقة. ومن خلال تنظيم واستضافة لقاءات غير رسمية تجمع صانعي القرار السابقين والخبراء والاكاديميين الفاعلين في المجتمع المدني، يسهم المعهد في صياغة رؤى مشتركة حول قضايا الأمن الإقليمي، وحل النزاعات، ومستقبل العلاقات العربية - الدولية. كما يعمل على إنتاج مخرجات سياسية تغذي النقاش الرسمي وتقدم مقاربات عملية قائمة على الحوار والتفاهم بدلاً من الاستقطاب والاصطدام.

وبحكم مكانته كمركز تفكير أردني رائد، يرتبط المعهد بشبكة من التحالفات الفكرية العربية والدولية مع مؤسسات مرموقة مثل مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ومبادرات

حوار إقليمي متعدد الأطراف، ما يعزز قدرته على تبادل الخبرات وتحليل الاتجاهات العالمية المؤثرة في مصالح الأردن والمنطقة. كما يصدر المعهد مجلة دولية متخصص تعنى بدراسة التحولات الإقليمية وانعكاساتها على السياسة الخارجية والأمن القومي الأردني، ل تكون منصة معرفية مفتوحة امام الباحثين والخبراء لمناقشة التحديات والفرص التي تواجه الأردن في محیطه العربي والدولي.

يوقّر المعهد منصات تحليلية، لمتابعة التطورات وتقديم رؤى لصنع القرار تستند إلى تحليل الأدلة والمعطيات، وتقوم على مقاربة الأمن القومي من منظور شمولي يشمل الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الديمغرافية، والبيئية.

كما يدعو المعهد إلى مقاربة تشاركية في بلورة السياسات الخارجية، تتفاعل فيها النخب الأكademية والبحثية مع الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، ل تكون السياسة الخارجية انعكاساً لاجماع وطني واسع يعزز مكانة الأردن الإقليمية ويؤمن أمنه القومي من خلال أدوات دبلوماسية، تنمية، واستباقية.

محاور الإستراتيجية

المحور الثالث: الوقاية من التطرف والراديكالية

ينظر المعهد إلى ظاهرة التطرف العنيف والراديكالية على أنها أحد أبرز التهديدات للأمن الإنساني والاجتماعي. ويعامل معها كظاهرة مركبة تداخل فيها العوامل السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية والاتصالية. ومن هنا، يعمل المعهد على تطوير نهج وقائي شمولي يستند إلى التحليل العميق للسياسات المحلية. ويركز على تمكين الفئات المستهدفة، لا سيما الشباب، من مقاومة خطاب الكراهية والتطرف.

يركز المعهد على معالجة الأسباب الجذرية للتطرف مثل التهميش، البطالة، الفقر، ضعف التعليم، وانعدام فرص المشاركة الفاعلة. ويعتمد في برامجه على مقاربة "الأمن الإنساني" التي تضع الكرامة والحقوق في صميم جهود الوقاية، وتقدم استجابات متكاملة تستند إلى أدوات الثقافة والفن والحوار والتعليم المدني. مما يجعل المعالجة أكثر قرابةً وتأثيراً في البيئات المحلية.

يسعى المعهد إلى احتضان "مرصد التطرف والإرهاب"، الذي يعمل على تحليل اتجاهات التطرف، ونشر تقارير دورية حول تطورات الظاهرة، وصياغة توصيات لصانعي القرار حول السياسات الوقائية وبرامج إعادة الإدماج.

ويؤمن المعهد بأن الوقاية هي الخط الأول في مكافحة التطرف، وهي تتطلب تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وبناء الثقة داخل المجتمع، واحترام التنوع الثقافي والديني، وتوفير بيئة تتيح للجميع فرصةً متكافئةً في الحياة السياسية والاقتصادية، بعيداً عن سياسات الإقصاء أو الاستقطاب. كما ويولي المعهد اهتماماً بالغاً في الانماط المتجددة من خطاب الكراهية التي تجتاح فضاءات الاتصال المختلفة. ويعمل على تطوير أدوات وسياسات الاتصال والإعلام العادل والمستدام، الذي يضمن بالضرورة جريان المعلومات والآراء بصورة تفاعلية صحيحة تولد في بيئات الحق في التعبير عن الرأي.

محاور الإستراتيجية

المحور الرابع: تمكين الشباب والمرأة

يولي المعهد اهتماماً كبيراً بالدور الذي يمكن ان يوم به الشباب لبناء اردن قوي ومستقر، قائم على أساس المشاركة المدنية الفعالة واحترام التعددية. ينفذ المعهد العديد من المشاريع التي تساهم في تطوير قدرات الشباب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبرامج حقوق الانسان والتنمية المستدامة والمشاركة في صنع القرار المحلي.

جاء اهتمام المعهد بتمكين الشباب من مبدأ ان الشباب هم المحرك الأساسي لعملية التحول الديمقراطي والنهوض الفكري والثقافي، اذ تتراوح اعمار 28% من سكان الأردن بين 16-30 عاماً. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الشباب مقارنة بعدد السكان في الأردن، الا ان الشباب الأردني يواجه العديد من المشكلات التي تؤثر على رفاههم وتعنفهم من المشاركة المدنية. ولعل أكبر مشكلة تواجه الشباب الأردني الصعوبات الاقتصادية ومعدلات البطالة المتفشية، مما يمنعهم من اكتساب الاستقلالية الالزمة للانخراط في المجال العام.

يؤمن معهد السياسة والمجتمع ان الشباب هم شركاء حقيقين في نهضة الأردن وفي تحقيق رؤى التحديث الثلاثة، السياسية، الاقتصادية والإدارة العامة. كما يؤمن المعهد ان هناك حاجة ملحة لتزويد الشباب بفرص فعالة وابداعية لشغل مساحة في مجتمعاتهم ومعالجة المشكلات التي يشعرون انها الأكثر الحاجة، وأن المشاركة العامة والسياسية للشباب ستعزز من دور الأحزاب السياسية والعمل الديمقراطي في الأردن.

خلال السنوات الخمس الماضية، نفذ معهد السياسة والمجتمع عدداً من المشاريع التي استهدفت فئة الشباب، والتي كان لها اثراً ملماوساً على واقع الشباب الأردني.

ومعالجة التحديات التي تواجههم. من ضمن هذه المشاريع على سبيل المثال مشروع "قصة مجتمعي" الذي مكن الشباب في المحافظات الأردنية من استخدام أدوات الاعلام الرقمي في توثيق الإشكاليات المجتمعية ونقاشها مع صناع القرار من اجل إيجاد حلول مستدامة لهذه الإشكاليات والتحديات. ومشروع "مخابر الاستدامة الأردني" الذي استهدف الشباب في جميع المحافظات الأردنية ومكّنهم من الاندماج في العمل على تحقيق اهداف التنمية المستدامة. ومشروع "افق جديد" الذي يهدف الى تمكين الشباب سياسياً واجتماعياً في العمل السياسي والعام.

يقوم معهد السياسة والمجتمع ببناء قدرات الشباب وطلبة الجامعات والمدارس في المراحل الدراسية الثانوية ورفع كفاءتهم من اجل قيادة العمل الحزبي والسياسي في الأردن في المستقبل. كما يقوم المعهد بالشراكة مع الجامعات الأردنية بالعمل على تمكين الأطر الطلبية و المجالس الطلبة من اجل احياء العمل الحزبي والسياسي داخل الجامعات والمدارس الأردنية ودعم اشراك الطلبة في تنفيذ وتحقيق جهود التحديث السياسي في الأردن.

محاور الإستراتيجية

المحور الخامس: حماية حقوق الإنسان والتنمية البشرية

يولي معهد السياسة والمجتمع اهتماما بالغا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والمساهم في تحقيق الخطط الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وينطلق عمل المعهد في هذا المحور على مبدأ ان تعزيز وحماية حقوق الإنسان أولوية لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام، وان العنف والنزاعات يقوضان التنمية المستدامة. خلال السنوات الماضية تعرضت منظومة حقوق الإنسان الى انتهاكات جسمية نتيجة الحروب والنزاعات. وأدى ذلك الى انعدام الأمن والاستقرار وتقويض أسس العدالة والتنمية المستدامة، وأيضا الى انتشار ظاهرة التطرف العنيف والراديكالية في بعض المجتمعات في الشرق الأوسط. يؤمن المعهد بان حماية وتعزيز حقوق الإنسان تسكل أداة وقائية، كما ان مقاربات السلام والأمن القائمة على حقوق الإنسان تساهمن في تحقيق سلام مستدام، وان انعدام الأمن هو ما يؤدي الى المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

يعمل معهد السياسة والمجتمع مع العديد من الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين على حماية وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان، وتحديدا العمل المشترك الذي يحد من الانتهاكات الجسمية لمنظومة حقوق الإنسان نتيجة الحروب والنزاعات المسلحة المستمرة في منطقة الشرق الأوسط. ويقوم بالشراكة مع مؤسسات إقليمية دولية بتحليل ظاهرة التطرف العنيف والراديكالية وتأثيرها على أسس التنمية المستدامة والأمن السلمي والمجتمعي للمجتمعات المحلية.

يعمل المعهد من خلال هذا المحور على المساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة التالية:

1. الهدف الرابع: التعليم الجيد. من خلال التركيز على التوعية بحقوق الانسان، التربية المدنية، ومكافحة الفكر المتطرف من خلال التعليم، ودعم المناهج التي تعزز ثقافة السلام، التسامح ونبذ العنف.
2. الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين. من خلال العمل على معالجة الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي، والتركيز على المشاركة السياسية والاقتصادية للنساء وحمايةهن من العنف.
3. الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة. من خلال العمل على تحقيق ذلك ضممانات حياة كريمة للجميع دون تمييز ويجب أن تكون السياسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية شمولية المنظور وأن تولي اهتماماً خاصاً لاحتياجات المجتمعات المحرومة والمهمشة.
4. الهدف الثالث عشر: العمل المناخي. من خلال العمل مع الشباب والمرأة من الناشطين والباحثين على معالجة آثار التغير المناخي، والسعى لتحقيق مبادئ العدالة المناخية.
5. الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية. يتقاطع هذا الهدف بشكل مباشر مع عمل المعهد في حماية حقوق الانسان، منع التطرف، ومناهضة التطرف والراديكالية، والتركيز على الحكومة الرشيدة والعدالة الانتقالية وانهاء الإفلات من العقاب.

محاور الإستراتيجية

المحور السادس: الاتصال والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

يؤمن معهد السياسة والمجتمع أن الاتصال والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي يشكلان أحد أبرز التحديات والفرص في سياق بناء مجتمعات المعرفة، وتطوير نظم الحكومة، وتمكين الأجيال الشابة في عالم سريع التغير. ومن هذا المنطلق، يسعى المعهد إلى إدماج أدوات الرقمنة والذكاء الاصطناعي في برامجه البحثية والميدانية، تعزيزاً لدوره كمركز تفكير وطني يستشرف المستقبل، ويواكب التطورات التكنولوجية المتتسارعة بما يخدم أهداف الإصلاح السياسي والتنمية المستدامة.

ينظر المعهد إلى التحول الرقمي وتطوير آليات الاتصال والإعلام كعملية شاملة تطال البنية المؤسسية، وأساليب إنتاج المعرفة، وأليات التواصل المجتمعي. لذلك، يعمل على رقمنة موارده البحثية وتطوير منصة رقمية تفاعلية تتيح الوصول المفتوح إلى الدراسات، وأوراق السياسات، وسائل منتجاته المعرفية. كما يطور أدوات تحليل رقمية تدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات ورصد التحولات السياسية والاجتماعية، مما يسهم في تحسين جودة البحوث وتعزيز دقة التوصيات والسياسات المستندة إلى الأدلة.

وفي إطار تمكين الشباب، يخصص المعهد مساحة مركبة لبناء قدراتهم الرقمية والاتصالية وتعريفهم بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحياة العامة، والحياة السياسية تحديداً. ينفذ المعهد برامج تدريبية متخصصة في المهارات الرقمية، الأمن السيبراني، التفكير النقدي في بيئة رقمية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل المجتمعي والتحليلي. كما يوفر حاضنات رقمية للشباب المبتكرين، ويدعم مبادرات رقمية يقودها الشباب في مجالات المشاركة السياسية، الحكومة المفتوحة، وصناعة المحتوى الهدف.

ويولي المعهد أهمية خاصة لتأطير السياسات الاتصالية والرقمية في الأردن والمنطقة، من خلال إنتاج أوراق موقف ودراسات تحليلية حول الإعلام والاتصال، الحكومة الرقمية، خصوصية البيانات، تنظيم الذكاء الاصطناعي، والتحديات الأخلاقية المرتبطة به. كما يعمل على تنظيم حوارات وطنية تجمع صناع القرار، المتخصصين التكنولوجيين، والمجتمع المدني، بهدف بلورة سياسات عامة متوازنة تضمن الاستفادة من التحول الرقمي دون المساس بحقوق الأفراد أو تهديد العدالة الاجتماعية.

في هذا المحور، يتقاطع عمل المعهد مع المحاور الأخرى، لا سيما التمكين السياسي للشباب والنساء، عبر تعزيز قدراتهم في المجال الإعلامي الرقمي، وتوفير أدوات مبتكرة للتواصل والتأثير، وتحفيز مشاركتهم في الفضاءات الاتصالية الرقمية الآمنة. كما يطور المعهد أدوات بحثية قائمة على الذكاء الاصطناعي لتحليل محتوى الخطاب العام، تتبع الاتجاهات السياسية والاجتماعية، ورصد الانطباعات العامة على المنصات الرقمية، بما يثير أعماله في مجال الرصد والسياسات.

إن استثمار المعهد في التحول الرقمي لا يقتصر على تحسين أدوات العمل، بل يمثل التزاماً استراتيجياً ببناء نموذج مؤسسي عصري، منفتح على المستقبل، يدمج بين التكنولوجيا والحكومة، ويعيد تعريف دور مراكز التفكير في عصر الثورة الرقمية.

محاور الإستراتيجية

المحور السابع: الاستدامة المؤسسية

يولي معهد السياسة والمجتمع اهتماماً كبيراً لبناء القدرات المؤسسية الداخلية للمعهد وتحقيق الاستدامة المؤسسية على المديين المتوسط والبعيد. لذلك، يسعى المعهد خلال الاعوام الثلاثة القادمة إلى تعزيز الإستدامة التنظيمية والتشفيرية وبناء قدراته على الإستدامة المالية من أجل تحقيق رؤية ورسالة وأهداف المعهد الإستراتيجية. سيقوم المعهد بالعمل على مأسسة عمله، والبحث عن مصادر تمويل ثابتة تضمن الإستمرارية المؤسسية والبرامجية على المدى البعيد. ستركز الإستراتيجيات والأنشطة في إطار برنامج السنوات الثلاث القادمة على زيادة كفاءة المعهد وإناجيته، وكذلك تحسين الإجراءات التشفيرية وإضفاء الطابع المؤسسي على المتابعة والتقييم وتطوير عدد من المذكرات المفاهيمية والمشاريع التي تغطي الأهداف الإستراتيجية المحاور الإستراتيجية لعمل المعهد، وهذا بالطبع سيساهم في تعزيز الكفاءة والإستمرارية المالية للمعهد على المديين المتوسط والبعيد.

إطار الحكومة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية (2028-2026)

الإشراف المؤسسي

أولاً:

يتولى مجلس أمناء معهد السياسة والمجتمع من خلال المدير التنفيذي مسؤولية الإشراف العام على تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ويقوم بما يلي:

- مراجعة دورية للتقدم المحقق كل ثلاثة أشهر (ربع سنوي).
- تقييم التقارير المرحلية المقدمة من الإدارة التنفيذية.
- إصدار التعديلات أو التدخلات التصحيحية اللاحقة بناءً على مؤشرات الأداء.

يشرف المدير التنفيذي على تنفيذ الخطة بالتنسيق مع الوحدات المؤسسية الخمس: الوحدة الإدارية والمالية، ووحدة البرامج والمشاريع، ووحدة الإعلام والاتصال، ووحدة الأبحاث والدراسات، ووحدة المتابعة والتقييم ويقدم تقارير مرحلية مفصلة إلى مجلس أمناء.

آلية المتابعة والتقييم (Monitoring & Evaluation)

ثانياً:

تتولى وحدة المتابعة والتقييم تنفيذ المهام الآتية:

- إعداد خطة متابعة وتقييم سنوية تتضمن مؤشرات أداء كمية ونوعية قابلة للقياس.
- جمع البيانات وتحليلها بالتنسيق مع الوحدات الأخرى: البرامج والمشاريع والتمويل.
- الدراسات والأبحاث، الإعلام والاتصال، المال والإدارة، المدير التنفيذي.
- تنفيذ تقييم منتصف المدة خلال منتصف عام 2027، وتقييم نهائي في نهاية عام 2028.

- تقديم تقارير نصف سنوية للإدارة التنفيذية ومجلس الأمانة لقياس مدى التقدم، وتحليل الفجوات، وتقديم توصيات للتحسين.
- مسؤولة عن وضع مؤشرات قياس على مستوى المؤسسة مثل موقع المؤسسة على سلم مراكز التفكير والأبحاث والدراسات، ومؤشرات قياس لكل وحدة عمل متخصصة.

ثالثاً: إدارة المخاطر

تقوم وحدة الإدارة المالية، بالتنسيق مع المدير التنفيذي، بتحديث خطة إدارة المخاطر بشكل سنوي، وتشمل الخطة:

- تحديد المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- إعداد سينarioهات استجابة متنوعة ومبنية على تحليل واقعي.
- وضع خطة طوارئ للتعامل مع المخاطر ذات الأولوية، بما يضمن استمرارية العمل المؤسسي والبرامجي في مختلف الظروف.

رابعاً: خطة الاتصال المؤسسي

تلتزم إدارة المعهد بتنفيذ خطة اتصال استراتيجية تضمن الشفافية والتواصل الفعال مع جميع أصحاب العلاقة، وتشمل الإجراءات التالية:

- نشر نسخة رسمية من الاستراتيجية على الموقع الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية.
- توفير نسخة مطبوعة للاستراتيجية لتوزيعها على الشركاء والجهات ذات العلاقة.
- فتح وصلة تفاعلية على موقع المعهد تتيح للجمهور وأصحاب المصلحة تقديم التراء والمقترحات حول الخطة.
- تحديات منتظمة عبر قنوات الإعلام الرقمي لتعزيز المشاركة المجتمعية وتعريف الفئات المستهدفة بمراحل التنفيذ

مؤشرات الأداء

المحور الأول: التحول والانتقال الديمقراطي (تحديث المنظومة السياسية)

البرامج التدريبية والتوعوية:

- عدد الأحزاب السياسية التي شاركت في برامج بناء القدرات سنويا.
- عدد البرامج التدريبية المنفذة حول الحكومة الداخلية، الخطاب السياسي، والتواصل مع الناخبيين.
- نسبة المشاركين من النساء والشباب في البرامج التدريبية والسياسية.
- عدد المبادرات التوعوية المنفذة ضمن برامج الشباب.

الحوارات والتوافقات السياسية:

- عدد الحوارات أو الجلسات النقاشية التي ينظمها المعهد سنويا بين الأحزاب، صناع القرار وممثلي المجتمع المدني.
- عدد الوثائق الناتجة عن الحوارات (مذكرات تفاهم، توصيات مشتركة، أوراق سياسات، أوراق موقف، خطط وطنية).
- نسبة المشاركين من خارج عمان في اللقاءات الحوارية والسياسية (التمثيل الجغرافي).

الإنتاج البحثي والسياسي:

- عدد أوراق السياسات التي يصدرها المعهد سنويا حول قضايا التحول الديمقراطي، الأحزاب، الانتخابات، والمشاركة السياسية.
- عدد الدراسات التحليلية المرتبطة بتقييم اثر القوانين الجديدة على الحياة السياسية والحزبية.

الأثر المجتمعي:

- نسبة زيادة الوعي السياسي لدى المستفيدن من برامج التوعية
- عدد حملات التوعية الموجهة للمواطنين حول المشاركة السياسية والانتخابات.
- عدد الشباب المنخرطين في برامج الحوارات والنقاشات الجامعية التي ينفذها المعهد.
- عدد الشراكات مع الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز الانخراط في العمل السياسي.

الرصد والتحليل السياسي:

- تقرير رصد سنوي يصدره المعهد حول حالة التحول الديمقراطي. يشتمل على تحليل للتطورات السياسية، أداء الأحزاب، ومؤشرات الحكومة.
- عدد التوصيات التشريعية والسياسية التي يرفعها المعهد للجهات المعنية سنوياً.

مؤشرات الأداء

المحور الثاني: السياسة الخارجية والأمن القومي الأردني

الإنتاج البحثي والتحليلي:

- عدد أوراق السياسات والدراسات الاستراتيجية التي يصدرها المعهد سنويا حول القضايا المرتبطة بالسياسة الخارجية والأمن القومي الأردني.
- عدد التقارير التحليلية الدورية (شهرية/ربع سنوية) التي ترصد وتحلل التطورات الإقليمية الدولية ذات الصلة بالأردن.
- نسبة الدراسات التي تعتمد على تحليل الأدلة والمعطيات الكمية والنوعية في هذا المحور.
- عدد الدراسات المقارنة التي تستعرض تجارب إقليمية او دولية في إدارة ملفات مشابهة (لажئين، مياه، حدود، الخ).

الحوار والتفاعل مع النخب وصناعة القرار:

- عدد الجلسات الحوارية/الاستراتيجية التي ينظمها المعهد مع صناع القرار، الدبلوماسيين، والنخب البحثية حول قضايا السياسة الخارجية.
- عدد مشاركات الجهات الرسمية (وزارة الخارجية، الأجهزة الأمنية، القوات المسلحة، السفارات) في فعاليات المعهد ضمن هذا المحور.
- عدد اللقاءات غير العلنية التي يعقدها المعهد سنويا لمناقشة ملفات إقليمية حساسة.

التأثير والاستجابة السياساتية:

- عدد المرات التي يستشهد فيها بخرجات المعهد (أوراق، تقارير، توصيات) في الأعلام الوطني او في مداولات رسمية/برلمانية

- عدد التوصيات السياسية التي ترفع لصنع القرار بناء على مخرجات دراسات او حلقات نقاش استراتيجية.
- عدد مذكرات السياسة او الرسائل التفسيرية التي ترسل الى هات حكومة/دبلوماسية بشأن تطورات إقليمية او خيارات استراتيجية.

بناء الشراكات والتعاون الدولي:

- عدد الشراكات البحثية الإقليمية والدولية التي يعقدها المعهد في هذا المحور (مراكز أبحاث، جامعات، منظمات دولية).
- عدد المشاريع او المؤتمرات المشتركة مع مراكز فكر دولية تناول السياسة الخارجية او قضايا الأمن القومي.
- نسبة الأنشطة المنفذة ضمن هذا المحور التي تشمل متاحفين/خبراء دوليين سنويا.

تعزيز المعرفة المجتمعية والنقاش العام:

- عدد المقالات التحليلية/المدونات التي ينتجها فريق المعهد حول مستجدات السياسة الخارجية.
- نسبة الشباب والطلبة الجامعيين المشاركين في ورش او نقاشات تتعلق بالسياسة الخارجية والأمن القومي.

مؤشرات الأداء

المحور الثالث: الوقاية من التطرف والراديكالية

الرصد والتحليل المعرفي:

- عدد التقارير التحليلية الدورية التي يصدرها المعهد حول اتجاهات التطرف محلياً وإقليمياً.
- عدد أوراق السياسات التي تقدم توصيات حول السياسات الوقائية، او برامج إعادة التأهيل والادماج.
- عدد الدراسات النوعية التي تتناول السياقات المحلية للتطرف واثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على انتشاره.

الوقاية المجتمعية والتوعية:

- عدد حملات التوعية المجتمعية التي ينفذها المعهد سنوياً في المجتمعات المعرضة لخطر التطرف.
- عدد ورش العمل او الأنشطة التفاعلية الموجهة للشباب حول التعدي، الحوار، ومواجهة خطاب الكراهية.
- نسبة المشاركين من الفئات الهشة (شباب، لاجئين، مناطق مهمشة) في برامج الوقاية من التطرف.
- عدد المدارس او الجامعات التي استضافت فعاليات او برامج توعوية بالشراكة مع المعهد.

بناء القدرات والتمكين المحلي:

- عدد الشباب المؤهلين عبر برامج تدريبية لقيادة مبادرات ضد التطرف والعنف المجتمعي.

- عدد المبادرات المجتمعية المدعومة من قبل المعهد والتي تهدف الى تعزيز التماسك المجتمعي او مقاومة الراديكالية.
- عدد الشراكات مع مؤسسات مجتمع مدني ومؤسسات حكومية في تنفيذ برامج التوعية والتمكين.

التأثير السياسي والتشبيك:

- عدد اللقاءات/المؤتمرات الوطنية التي يشارك فيها المعهد لتقديم توصيات حول سياسات الوقاية او إعادة التأهيل.
- عدد الشراكات مع الجهات الحكومية، الأمنية، الدولية في مجال مكافحة التطرف العنيف.

مؤشرات الأداء

المحور الرابع: تمكين الشباب والمرأة في الحياة العامة

بناء القدرات والتمكين الفردي:

- عدد الشباب والنساء المستفیدین سنویا من برامج المعهد التدريیة في المجالات السياسية، الاقتصادیة، والاجتماعیة.
- عدد ورش العمل او الدورات التي تنفذ لتعزیز المهارات القيادیة، السياسية، ومهارات منصارة حقوق الانسان.

المشارکة السياسية والمجتمعیة:

- عدد المبادرات المجتمعیة او الحملات التي يقودها او يشارک فيها الشباب ضمن برامج المعهد.
- عدد الشباب/النساء الذين انخرطوا لاحقا في احزاب سیاسیة او مجالس طلابیة بعد مشارکتهم في برامج المعهد.
- عدد الأطیر الطلابیة/الجامیعیة التي تم دعمها بالشراکة مع الجامعات لتعزیز العمل السیاسي داخل الحرم الجامعی.
- عدد الحوارات او المناظرات السیاسیة التي نظمت بمشاركة شباب ونساء مع صناع القرار او ممثلي احزاب.

تعزیز الشراکات والتشریک:

- عدد الجامعات او المدارس او مراكز الشباب التي اقام المعهد شراکات معها لتنفيذ برامج التمكین.
- عدد اللقاءات التشاوريه او الندوات الوطنية التي شارک فيها شباب ونساء ضمن حوارات عامة او مؤتمرات.

- عدد المنصات التي انشأها او فعلها المعهد لتمكين الشباب من التعبير والمشاركة في النقاش العام.

الابتكار والاعلام الرقمي:

- عدد المنتجات الرقمية والإعلامية التي تم انتاجها من قبل الشباب ضمن مشاريع مثل "قصة مجتمعي" (فيديوهات، بودكاست، تقارير مرئية).
- عدد المشاهدات او نسب التفاعل الرقمي مع المحتوى الشبابي الذي يسلط الضوء على قضايا مجتمعية وسياسية.
- عدد الشباب الذين تلقوا تدريبا في الاعلام الرقمي والاتصال الاستراتيجي لتعزيز تأثيرهم المجتمعي والسياسي.

مؤشرات الأداء

المحور الخامس: حماية حقوق الإنسان والتنمية البشرية

الإنتاج البحثي والتحليلي:

- عدد أوراق السياسات التي يصدرها المعهد سنويا حول قضايا حقوق الإنسان، الأمن الإنساني، وتأثير النزاعات على التنمية.
- عدد التقارير أو التحليلات الإقليمية التي تنتج بالشراكة مع مؤسسات حقوقية دولية أو إقليمية.
- عدد أوراق المقاربات الوقائية التي تربط بين حماية حقوق الإنسان ومنع التطرف أو النزاعات.

التوعية وبناء الثقافة الحقوقية:

- عدد ورش العمل أو الدورات التدريبية التي ينظمها المعهد سنويا حول حقوق الإنسان، العدالة، والحكومة الحقوقية.
- عدد المستفيدين من البرامج التوعوية والتدريبية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع التركيز على الفئات الهشة (نساء، لاجئين، شباب).
- عدد الحملات التوعوية التي ينفذها المعهد حول قضايا حقوق الإنسان في السياق المحلي أو الإقليمي.

التأثير السياسي والمناصرة:

- عدد المذكرات أو أوراق الموقف التي يقدمها المعهد لصناعة القرار حول تحسين السياسات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية.
- عدد التشبكات أو الحملات المشتركة التي يشارك فيها المعهد لمناصرة قضايا حقوقية على المستويات المحلية والإقليمية.

- الوقاية وبناء السلام:
- عدد البرامج او الأنشطة التي تربط بين حماية حقوق الانسان ومقاربات الوقاية من النزاعات او التطرف العنيف.
- عدد المبادرات المحلية التي يدعمها المعهد لتعزيز حقوق الانسان كأداة لبناء السلام المجتمعي.

المحور السادس: التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

تمكين الشباب وبناء القدرات الرقمية:

- عدد البرامج المنفذة للشباب حول المهارات الرقمية، الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، والتفكير النقطي الرقمي.
- عدد المشاركين الشباب (حسب الجنس والموقع الجغرافي) في البرامج الرقمية سنوياً.
- عدد المبادرات الرقمية المجتمعية المدعومة من قبل المعهد.

السياسات الرقمية والحكومة الأخلاقية للتكنولوجيا:

- عدد أوراق السياسات والموافق الصادرة عن المعهد بشأن التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي، والحقوق الرقمية.
- عدد اللقاءات والحوارات التي نظمها المعهد بمشاركة صناع القرار والمجتمع المدني حول السياسات الرقمية.

المحور السابع: تعزيز الاستدامة المؤسسية

الاستدامة التنظيمية والتشغيلية:

- عدد السياسات والإجراءات المؤسسية الجديدة او المحدثة
- عدد عمليات المراجعة المؤسسية/التقييمات الداخلية التي أجريت خلال فترة الاستراتيجية.

الاستدامة المالية وتنوع مصادر التمويل

- نسبة الزيادة السنوية في الإيرادات غير المشروطة (core/unrestricted funding).
- عدد الشراكات التمويلية الجديدة التي تم توقيعها مع جهات مانحة او شركاء.
- عدد المذكرات المفاهيمية ومقترحات المشاريع التي تم تطويرها وتقديمها الى الجهات المانحة سنويا.
- نسبة المشاريع المملوكة فعليا من مجلمل المقترفات المقدمة سنويا.
- نسبة التوزان بين النفقات التشغيلية والبرامجية.

الكفاءة والإنتاجية المؤسسية:

- نسبة المشاريع المنفذة ضمن الوقت والميزانية المحددة.
- عدد الأنشطة المنفذة مقارنة بالخطة السنوية لكل عام.
- عدد المستفيدين او المستهدفين من أنشطة المعهد سنويا (حسب الجنس، الفئة، الموقع).
- معدل الزيادة في الإنتاج المعرفي (دراسات، أوراق سياسات) سنويا.

الحكومة والمساءلة المؤسسية:

- عدد اجتماعات مجلس الأمانة المنعقدة سنويا وفقا للنظام الداخلي.
- وجود خطة سنوية للمخاطر المؤسسية وتحديثها.



خطة العمل للعام 2026

خطة العمل مع الأنشطة والمخرجات والنتائج المتوقعة

مخرجات أو نتائج متوقعة	الإطار الزمني											الأنشطة
	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
مخرجات ونتائج متوقعة												المدحور الأول: محاور الانتقال الديمقراطي (تحديث المنظومة السياسية)
إطار تدريبي معمتمد للأنحزاب (دليل منهاج)، وخارطة طريق وطنية مشتركة									X	X	X	إعداد إطار عمل مفصل لبرنامج دعم الأحزاب ومؤسسة العمل الحزبي
تدريب 120 مشارك/ة (نسبة لا تقل عن 40% نساء، 50% شباب).							X	X	X			ورشة تدريبية قيادية للنظر الشبابية/النسائية في الأحزاب
منتديات وطنية/ محلية مع تقارير ملخصة وتصانيم (وينقتان سياسية).	X	X	X	X	X	X	X	X				سلسلة ندوات حوارية إقليمية/ محلية حول آثار التغيرات الجديدة ضمن المنظومة السياسية
حملة «الناخبون الجدد»: 6 جلسات مدرسية وجامعية ومحنوي رقمي (10) فيديو/مقالات.				X	X	X	X	X				- برنامج «الناخبون الجدد» - حملات توعية مدرسية وجامعية ومحنوي رقمي
تقرير تقييم وسياسات حول آثر القوانين الجديدة (1 تقرير رئيسى).				X	X	X	X					بحوث تقييمية حول تطبيق قوانين الأحزاب والانتخابات
مجموعة توصيات موجهة للجهات التشريعية وملف منابعة تغفيزي.		X										منتدي سياسات وورفة موقف تقدم توصيات السياسة
مخرجات ونتائج متوقعة												المدحور الثاني: السياسة الخارجية الأردنية والأمن القومي الأردني
نشرات رصد إقليمية (quarterly briefs).	X		X		X		X		X			نشر نشرة ربع سنوية للرصد الإقليمي



خطة العمل للعام 2026

3 جلسات مسار ثان موقعة مع توصيات .	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/>	اجتماعات مسار ثان مع دبلوماسيين وخبراء
أوراق تحليلية مفصلة (1) تقرير 40-30 صحفة .	<input type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>	أوراق تحليلية مقارة: اللاجئون، المياه، والأمن الحدودي
ورقة موقف موجزة نقدم لوزارة الخارجية/جهات رسمية.	<input checked="" type="checkbox"/>	حلقات خاصة لصناعة القرار (ورشة عمل) لتقديم سيناريوهات سياسات
مخرجات ونتائج متوقعة	<input type="checkbox"/>	المحور الثالث: التطرف والراديكالية
إطلاق مرصد التطرف (منهجية + لوحة مؤشرات).	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/>	تصميم مرصد التطرف وخطاب الكراهية (منهجية + أدوات رصد)
حملات/فعاليات مجتمعية ومجتمعات 3 تركيز (FGDs) في محافظات.	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/>	حملات مجتمعية توعدية في محافظتين/ثلاث محافظات
تأهيل 60 شاب/ة «سفراء وقادة»	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/>	تدريب شبكات شبابية محليية على مواجهة خطاب الكرامة (4-5)
تقرير ميداني يستخرج سياسات تدخلية وقوانين تدخل مستعجلة .	<input checked="" type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>	بحث ميداني توعي حول محاولات التطرف وخطاب الكرامة المحلية
مخرجات ونتائج متوقعة	<input type="checkbox"/>	المحور الرابع: تمكين الشباب
بطاقة احتياج تدريبية منشورة .	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/>	بطاقة احتياجات تدريبية للشباب والنساء
تدريب 200 مشاركة/ة نساء (%40) وموارد تدريبية جاهزة .	<input type="checkbox"/>	برنامج تدريبي مكثف في القيادة والسياسة (عبد الله الجيون)
إنشاء/دعم 10 أطر طلابية رسمية أو شرائط جامعية .	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>	دعم أطر طلابية/طاقميات شبابية في 10 جامعات
تقرير حالة وورشة شراكة مع جامعات وأحزاب .	<input checked="" type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>	فعالية خاتمية لعرض النجاحات وربط المستفيدين بصناعة القرار



خطة العمل للعام 2026

مخرجات ونتائج متوقعة													المدor الخامس: حقوق الإنسان والتنمية البشرية
خارطة أولويات حقوقية وتقدير تدخلات													مراجعة وضع الحقوق المحلية وصياغة أولويات عمل
تنفيذ 8 ورش/ندوات نوعية مع 400 مسنيفة/ة													برامج نوعية حول حقوق المرأة، اللاجئين، والفنانين الهشة
دورقة موقف سياسية/تشريعية مقدمة للجهات المعنية.													شراكات مع منظمات حقوقية لإنتاج أوراق موقف
تقرير سنوي حقوقى وملخص سياسات للتداول العام.													ورشة سياسات حول العدالة والحكومة
													حملة تواصل لترويج مفهوم الأمن الإنساني
													إعداد تقرير سنوي عن أوضاع الحقوق وتأثير الت زيارات الإقليمية
مخرجات ونتائج متوقعة													المدor السادس: الاتصال والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي
+ تقييم قدرات خطبة بناء قدرات اتصالية رقمية													تقييم قدرات رقمية داخلية وخارجية احتياجات
تدريب 30 باحثًا على أدوات تحليل بيانات رقمية.													تدريب داخلي في أدوات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي للباحثين
إطلاق منصة رقمية مؤشرة مع 50 منتشرًا رقميًّا.													تطوير منصة أرشفة رقمية للوصول المفتوح



خطة العمل للعام 2026

نموذج أداة رصد وتحليل (pilot) وتقرير نتائج تجريبية.	<table border="1"><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td>X</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr></table>					X						ورش حول الحكومة الرقمية وخصوصية البيانات لصناعة القرار
				X								
ورقة سياسة حول أخلاقيات الـ AI جاهزة للنشر.	<table border="1"><tr><td>X</td><td></td><td></td><td>X</td><td></td><td></td><td>X</td><td></td><td></td><td></td></tr></table>	X			X			X				مشروع تجاري: أداة رصد الخطاب العام/تحليل وسائل التواصل
X			X			X						
	<table border="1"><tr><td></td><td>X</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr></table>		X									دليل سياسات حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي
	X											
	<table border="1"><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr></table>											
مخرجات ونتائج متعددة	<table border="1"><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr></table>											المحور السابع: الاستدامة المؤسسية
خطة استدامة تمويلية (3 سنوات) مع أهداف دخل سنوية.	<table border="1"><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td>X</td><td></td><td></td><td>X</td></tr></table>							X			X	وضع خطة استدامة مالية وخارطة توسيع موارد
						X			X			
2 منتج دخل تجاري/خدمي مطلق (دوران مدفوع عن ان دلجمة استشارية).	<table border="1"><tr><td></td><td>X</td><td></td><td></td><td>X</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr></table>		X			X						تطوير منتجات دخل خدمات استشارية، دورات مدفوعة
	X			X								
نظام M&E نشط ولوحة قياس للمؤسسة.	<table border="1"><tr><td>X</td><td></td><td></td><td></td><td>X</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr></table>	X				X						تحديث سياسات داخلية/دليل المشتريات والسياسات المالية
X				X								
توقيع 3 شراكات تمويلية/مشروعات جديدة أو اتفاقيات تعاون.	<table border="1"><tr><td></td><td></td><td>X</td><td></td><td></td><td>X</td><td></td><td></td><td>X</td><td></td></tr></table>			X			X			X		حملة تواصل لفتح شراكات محلية وإقليمية
		X			X			X				
تقرير مراجعة داخلية خطية تحسينات تفعيلية مع.	<table border="1"><tr><td></td><td>X</td><td></td><td></td><td></td><td>X</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr></table>		X				X					إعداد نظام متابعة مؤشرات أداء المؤسسة (M&E dashboard)
	X				X							
خطة استدامة تمويلية (3 سنوات) مع أهداف دخل سنوية.	<table border="1"><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr></table>											مراجعة مؤسسية/تقييم داخلي وتحسينات

الملاحق (1):



نقاط القوة :



- التركيز على الشؤون السياسية في الأردن والإقليم .
- الهوية الفكرية للمعهد كمركز دراسات وابحاث مستقل .
- القدرة على خلق جيل جديد من القيادات الشبابية، الباحثين الجدد والمفكرين.
- القدرة على التأثير في السياسات العامة ومراقبة تنفيذ القوانين والسياسات العامة.
- حضور فاعل لمجلس أمناء المعهد قادر على القيام بالمهام الموكلة اليه .
- التنوع في الوجوه التي تمثل المعهد .
- علاقات ممتازة على المستوى المحلي مع أصحاب المصلحة وأصحاب القرار.
- ثقة الفئات المستهدفة بالمعهد .

نقاط الضعف



- قلة الموارد المالية للمعهد نتيجة عدم وجود تمويل خاص بالابحاث، وتركيز التمويل على قضايا أخرى، اذ لم يستطع المعهد لغاية الان من الوصول الى تمويل خاص بالابحاث، وانما يأتي تمويل الدراسات والأبحاث من ضمن برامج أخرى في المعهد .
- عدم تدخل المعهد في بعض القضايا والحدث الإقليمية والدولية مما يضعف من صورة المعهد امام مراكز الأبحاث الأخرى وصناع القرار.
- لا يوجد قسم لاستطلاع الرأي وهذا يضعف عمل قسم الأبحاث في المعهد ويضعف تأثير المعهد في صناعة الرأي العام حول قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية معينة.

- تكرار الأفكار والمشاريع وعدم وجود أفكار جديدة متلائمة مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم.
- التسويق باللغة الإنجليزية ضعيف.
- ضعف التسويق من خلال موقع التواصل الاجتماعي مما يعيق وصول المعهد الفئات المستهدفة ويؤخر من وصول المعهد الى شراكات جديدة في الأردن والإقليم والعالم.

الفرص المتاحة



- فرص متاحة للتوسيع في العالم العربي بناء على الخبرة والعلاقات مع أصحاب العلاقة وصناع القرار في الإقليم.
- وجود شراكات إقليمية يمكن البناء عليها للعمل بشكل أفضل إقليميا.
- التخصصية في العمل وتحديدا الاقتصاد السياسي وقضايا التحول الديمقراطي وتمكين الشباب تعطي المعهد فرصة لأن يكون مميزا في الأردن والإقليم.
- فرص متاحة للاستثمار أكثر في التحولات السياسية وقضايا الإصلاح السياسي ودراسة وتحليل الصراعات وتأثيرها على الأردن بشكل خاص والإقليم بشكل عام.
- الإنتاج المعرفي للمعهد وتركيزه على قضايا التحولات السياسية والديمقراطية والحكم الرشيد فرص مهمة من أجل تقرير وجهات النظر بين صناع القرار والمواطنين.

- المعهد يعتبر منصة للإبداع والإنتاج المعرفي وهذا يعتبر فرصة مهمة في الأردن للعمل على دعم رؤى التحديث السياسي والاقتصادي والإدارة العامة في الأردن.
- فرصة للعمل مع الشباب في الأردن والإقليم وادماج الشباب في قضايا المشاركة المدنية والسياسية والاقتصادية.
- المعهد له فرصة كبيرة لأن يكون رائدا في العمل على قضايا الذكاء الاصطناعي والابداع من خلال الثورة الرقمية الحديثة.
- العلاقات القوية مع الجهات المانحة تعتبر فرصة مهمة للمعهد لأن يكون مركزا بحثيا وفكريا مهما في الأردن ومنطقة الشرق الأوسط.



- التغير المستمر في توجهات المانحين والممولين، واهتمامهم أكثر في قضايا المساعدات الإنسانية نتيجة الحروب والصراعات في المنطقة والعالم.

الملاحق

الملحق (2): الشراكات الإقليمية والدولية لبناء الجسور وتوسيع التأثير:

منذ تأسيسه، حرص معهد السياسة والمجتمع على ألا يظل محصوراً في الإطار الوطني فحسب، بل انطلق لتوسيع حضوره في المشهد الإقليمي والدولي عبر بناء شبكة من الشراكات المؤثرة مع مراكز تفكير ومؤسسات بحثية وشبكات سياسات مرموقة. وقد ساهمت هذه الشراكات في تعزيز موقع المعهد كمصدر موثوق للتحليل والمشورة، وساهمت في نقل التجارب وتبادل الخبرات وإنتاح المعرفة المقارنة.

1. الشراكة مع "يوروميسكو - EuroMeSCo"

كأحد أهم شبكات مراكز الأبحاث والخبراء في المنطقة الأورومتوسطية، عمل معهد السياسة والمجتمع ضمن إطار "يوروميسكو" لتعزيز الحوار بين ضفتي المتوسط حول قضايا الأمن، والهجرة، والحكومة، والتنمية المستدامة. ساهمت هذه الشراكة في إدماج مقاريبات أردنية وعربية في النقاشات الأوروبية حول قضايا الجنوب، وفي تمثيل صوت المنطقة في برامج بحثية وحلقات سياسات ذات تأثير في السياسات الأوروبية.

2. الشراكة مع "يوروميد - EuroMed"

عبر هذه المنصة، شارك المعهد في مبادرات الحوار السياسي والاجتماعي، لا سيما المرتبطة بتمكين الشباب، وحقوق الإنسان، وتعزيز المشاركة السياسية. وقد أتاحت هذه العلاقة فرصةً لتبادل الخبرات مع منظمات مجتمع مدني ونخب فكرية من شمال المتوسط وجنبه، وعززت من قدرة المعهد على تصميم برامج تعكس المعايير الدولية وتنسجم للبيئة المحلية.

3. التعاون مع "مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية"

طور المعهد علاقة مهنية متينة مع "Middle East Council on Global Affairs" - الذي يُعد من أبرز مراكز التفكير الناشرة في الخليج. وتمثل هذه العلاقة في تبادل الأوراق البحثية، وتنظيم الفعاليات المشتركة، وبلورة رؤى مشتركة حول قضايا الإقليم مثل التحولات الجيوسياسية، وتداعيات الحرب في أوكرانيا، ومستقبل التعددية الإقليمية.

4. التعاون مع "مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي-برنامج للشرق الأوسط -

"Carnegie Middle East Center

يتقاطع معهد السياسة والمجتمع مع كارنيجي في القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل الحكومة، وفاعلية الدولة، والتحولات في العالم العربي بالإضافة لقضايا المناخ. وقد شارك المعهد في نقاشات مغلقة ومفتوحة عقدها كارنيجي، كما استضاف بعض خبرائه ضمن فعاليات محلية، ما ساهم في رفع المستوى المعرفي للنقاش العام، وربط الخبرة الأردنية بالسياق الإقليمي الأوسع.

5. التعاون مع "مجموعة الأزمات الدولية - Crisis Group

باعتبارها من أبرز المؤسسات التي تركز على الوقاية من النزاعات وتحليلها، كان لمعهد السياسة والمجتمع اهتمام ببناء جسور التعاون مع "كريسيز جروب"، خاصة في ما يتعلق بتحليل التهديدات الأمنية في المنطقة، وفهم ديناميكيات الصراع في سوريا، والعراق، وفلسطين، وتأثيراتها على الأمن الأردني. وقد شارك المعهد في تقديم تقديرات ميدانية وخلاصات تحليلية تخدم جهود الوساطة والدبلوماسية الوقائية.

6. شبكة المراكز الفكرية العربية

تشكل شبكة المراكز الفكرية العربية منصةً لتعزيز التعاون بين مراكز البحوث في المنطقة العربية، ودعم البحث المستقلة المبنية على الأدلة، وتشجيع تبادل المعرفة، والمساهمة في تحقيق التضامن الإقليمي وتعزيز قدرات مراكز البحوث العربية وتأثيرها في صياغة السياسات.

7. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

يُعد مركز عمران للدراسات الاستراتيجية أحد المراكز البحثية الرائدة في المنطقة العربية، المتخصص في تحليل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بسوريا والعالم العربي، مع تأكيد خاص على دعم صناع القرار من خلال الأبحاث الميدانية والتحليلية المستندة إلى الأدلة.

أثر هذه الشراكات على عمل المعهد:

أسهمت هذه الشراكات في توسيع نطاق التأثير المعرفي للمعهد خارج الحدود الوطنية، وتعزيز قدرته المنهجية عبر تبني أدوات تحليل مقارنة ومتعددة التخصصات. كما استفاد المعهد من الفرص التدريبية والتمويلية لدعم الباحثين الشباب، وساهمت الشراكات في أن يقوم المعهد بتمثيل صوت الأردن ومجتمعه المدني في منصات سياسية إقليمية ودولية وبناء رصيد ثقة مع الجهات المانحة وصناع القرار على المستوى العالمي.



www.politicsociety.org

عمّان-الأردن

2026